

ملحق رقم (١)
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
ماجستير المحاسبة والتمويل

موضوع الإستبيان :- مدي موثمة معايير الحوكمة الرشيدة في
المصارف الإسلامية

الأخ الكريم / الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يقوم الباحث بدراسة مدي موثمة معايير الحوكمة الرشيدة (الضبط المؤسسي) في المصارف الإسلامية ضمن متطلبات البحث التكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، ويتطلب ذلك الحصول علي مجموعة من البيانات ، ويسعدني ويشرفني أن تكونوا عوناً لي بمشاركتم ومساهمتم القيمة من خلال خبراتكم العلمية والعملية، حتى يكون هذا البحث إضافة حقيقية للعلم والمعرفة، مقدراً حسن تعاونكم وصبركم وجهدكم معنا في الإجابة بوضوح وشفافية، ونضمن لكم سلامة حفظ وسرية البيانات التي تدلوا بها ولن تستخدم هذه البيانات إلا لأغراض البحث العلمي .

وجزاكم الله خيراً ،،،

الباحث

الجيلي حسن أحمد حسن

أرجو التكرم بوضع علامة (√) في مربع الإجابة التي تراها مناسبة :

١. المؤهل الأكاديمي :

بكالوريوس دبلوم عالي ماجستير دكتوراه

أخري (اذكرها) :

٢. المؤهل المهني :

ACCA CIMA CPA CMA

أخري (اذكرها) :

٣. التخصص العلمي :

محاسبة إدارة أعمال اقتصاد

بنوك وعلوم مصرفية نظم معلومات محاسبية

أخري (اذكرها) :

٤. سنوات الخبرة :

٥-١ ٦-١٠ ١-١٥ ١٥ من

٥. العمر :

أقل من ٢٥ سنة ٢٥-٣٥ ٣٥-٤٥ ٤٦ من سنة

٦. المركز الوظيفي :

أستاذ جامعي مدير مالي مراقب مالي

محاسب مراجع داخلي مراجع خارجي

أخري (اذكرها) :

ثانياً : أسئلة الاستبيان

ضع علامة (√) في مربع الإجابة التي تراها مناسبة أمام كل فقرة من الفقرات التالية :-

الفرضية الأولى :-

هناك اختلافات جذرية في بيئة الاستثمار في البلدان المتقدمة والتي تعتبر دول منشأ

لهذه المعايير والمصارف الإسلامية التي تعمل في بيئة خاصة.

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	اجراءات العولمة مثل تحرير الاقتصاد وتدويل الاقتصاد والتطور في وسائل الاتصالات والتكامل بين الاسواق كلها عوامل زادت من الحاجة الى قواعد حوكمة الشركات					
٢	غياب الثقافة الائتمانية في ظل المتغيرات السريعة في بيئة الاقتصاد الكلي والتطورات المتسارعة في الاوضاع المالية تعكس الضعف المؤسسي التاريخي للمؤسسات المالية المصرفية.					
٣	جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي علي الاستثمار لا يتأتي الا بوجود الإدارة الرشيدة .					
٤	رفع القدرة للشركات الوطنية علي المنافسة العالمية يحتاج لتفعيل الضبط المؤسسي .					
٥	فتح أسواق جديدة للمصارف السودانية خارج البلاد يتطلب وعي تام بالحكم المؤسسي الرشيد					
٦	اللوائح والقوانين المنظمة للعمل في المصارف الإسلامية تمثل عائق يحول دون تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة.					
٧	الكادر البشري في المصارف الإسلامية يمثل عائق آخر لتفعيل معايير الضبط المؤسسي.					
٨	مناخ الاستثمار في المصارف الإسلامية يحتاج إلي إدخال بعض الإصلاحات الهيكلية حتى يتثني تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة فيه .					

الفرضية الثانية :-

يمكن الاستفادة من معايير الحوكمة الرشيدة إذا ما تم تطبيقها وفقاً لمتطلبات البيئة الإسلامية خاصة في السودان.

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
-------	--------	------------	-------	-------	----------	---------------

					يمكن تكييف نظام الحوكمة الرشيدة لتساعد في معالجة المشكلات الإدارية والمالية لدى المصارف السودانية.	١
					لا تتوافر الأسس والمبادئ حتى تكون الحوكمة مفيدة لتحسين الأوضاع المالية والإدارية للمصارف السودانية	٢
					لا توجد صعوبة في تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة للمصارف السودانية	٣
					عدم الاهتمام لمعايير الحوكمة الرشيدة يمثل معضلة أساسية في التطبيق للمعايير.	٤
					بيئة المصارف السودانية صالحة لتطبيق معايير الضبط المؤسسي السليم	٥
					التقليد الأعمى ومحاكاة دول المنشأ لهذه المعايير يمثل المشكلة الأساسية نحو الحكم المؤسسي الرشيد	٦
					الإدارة الرشيدة هي التي تطبق كل معايير الحوكمة الرشيدة مع الأخذ في الاعتبار خصوصية بيئة العمل السودانية	٧

الفرضية الثالثة :-

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام الأخلاقي والسلوكي لإدارات المصارف وتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
-------	---------	------------	-------	-------	----------	---------------

					١	إتباع معايير الشفافية والافصاح التام يؤدي إلى قيام نظام قوى لحوكمة الشركات يساعد علي منع وقوع الأزمات الدورية .
					٢	إجراءات حوكمة الشركات تعمل علي تحسين إدارة المنشأة ذلك من خلال وضع الإستراتيجيات السليمة
					٣	نظام حوكمة الشركات يؤدي إلى حماية مصلحة مساهمي الأقلية .
					٤	طلب الشفافية في عمليات المصارف وإجراءات المحاسبة والمراجعة في كافة ومختلف الأعمال التي تقوم بها المصارف .
					٥	غرس نظام حوكمة الشركات يؤدي بدرجة كبيرة إلى تعزيز ثقة الجمهور في عمليات المصارف
					٦	الضبط المؤسسي الفعال يمنع الفساد والتلاعب في المال العام ووقف حالات الانهيار للمصارف
					٧	الإدارة الرشيدة تساعد المؤسسة والدولة علي ضمان تحقيق أفضل عائد علي استثماراتها ومواردها